

قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن الاحتراف الرياضي

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل المرسوم الأميري رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ بإنشاء مجلس أعلى للشباب والرياضة، وتعديلاته،

وعلى قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن سياسات وضوابط التخصص،
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصّه، وقد صدّقنا عليه وأصدرناه:

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

الوزير: الوزير المعني بشؤون الرياضة.

الوزارة: الوزارة المعنية بشؤون الرياضة.

اللجنة الأولمبية: اللجنة الأولمبية البحرينية.

اتحاد اللعبة الرياضية: جهة غير حكومية تتولى إدارة رياضة أو رياضات محددة، وتتولى تنظيم هذه الرياضة أو الرياضات على المستوى المحلي، وتتبع الإتحاد الرياضي الدولي المعني بها. الجهة المتعاقد معها: كل ناد رياضي مُشهر قانوناً ومسجل لدى الوزارة، أو كل اتحاد رياضي عضوفي اللجنة الأولمبية، أو كل مؤسسة مرخص لها بتمثيل الرياضيين المحترفين. الاحتراف الرياضي: اتخاذ العمل في المجال الرياضي كمهنة أو حرفة لتحقيق عائد مالي وفق عقد بين الأطراف المتعاقدة.

الرياضي المحترف: اللاعب أو عضو الجهاز الفني أو الطبي أو الإداري أو التحكيمي أو غيرهم ممن يعملون في المجال الرياضي ويتقاضى أجراً مالياً كراتب أو مكافأة لقاء تقديمه أياً من الخبرات الإدارية والفنية والقدرات الذهنية والبدنية للجهة المتعاقدة معها بموجب عقد محدد المدة بينه وبين الجهة المتعاقدة معها.

عقد الاحتراف: اتفاق يتم بين الرياضي المحترف والجهة المتعاقدة معها يتعهد فيه الرياضي المحترف بتقديم أي من الخبرات الإدارية والفنية والقدرات الذهنية والبدنية للجهة المتعاقدة معها وفق آلية ووقت عمل محددتين مقابل أجر مالي متفق عليه.

مادة (٢)

أ- يجوز للجهات المتعاقدة معها التعاقد مع الرياضيين المحترفين لممارسة النشاط الرياضي المحدد بعقد الاحتراف.